

دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (حالة الجزائر)

د. بورداش شهر زاد

أستاذة محاضرة قسم "ب" المركز الجامعي البيض
chahi.br@hotmail.fr

شعبي مريم

طالبة دكتوراه المركز الجامعي البيض
chanbimeriem320@gmail.com

د. بن علال بلقاسم

استاذ محاضر قسم "أ" المركز الجامعي البيض
benallal.belkacem@outlook.fr

المخلص:

أصبحت المناطق الحرة ظاهرة عالمية بامتياز، فمعظم الدول تبنت المناطق الحرة كآليات إقتصادية للإنتقال التدريجي والمنظم ووسيلة لجذب وتشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر، ونقل التكنولوجيا الحديثة وتوطينها داخل البلد المضيف، وتحقيق التكامل بين المشاريع المحلية و المشاريع القائمة في المناطق الحرة. وتهدف هذه الورقة إلى دراسة المناطق الحرة الجزائرية من جهة، ومعرفة الأسباب الحقيقية وراء إلغاء المنطقة الحرة "بلارة" جيجل، وأهم سبب في إلغائها هو عدم تكامل مقومات إنشاء ونجاح المناطق الحرة. الكلمات المفتاحية: المناطق الحرة، الاستثمار الأجنبي المباشر، منطقة بلارة.

Astract:

Free zones has become a global phenomenon with distinction, most countries have adopted free zones as economic mechanisms for a gradual and orderly transition and a way to attract and encourage foreign direct investment, transfer and modernization of modern technology within the operating country, and achieve integration between local and existing projects in free zones.

This paper aims to study the Algerian free zones on the one hand, and to know the true reasons behind the abolition of the "Bellara" Jijel Free Zone, and the most important reason for its abolition is the lack of integration of the elements of the establishment and success of the free zones.

Key words: free zones, foreign direct investment, ballara region.

1. المقدمة:

تعتبر المناطق الحرة شكل من أشكال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لما لها من تسهيلات وحوافز لجذب هذا الاستثمار، لكن رغم هذا فإن الجزائر صنفت من بين آخر الدول مرتبة في هذه المناطق الحرة، إذ لا توجد بها إلا منطقتين وأهمها منطقة بلارة بجيجل، وهذا راجع لما يعانيه الاقتصاد الجزائري من عدم التأقلم وضعف الانفتاح على الاقتصاد العالمي. ومن هذا المنطلق يمكننا طرح الإشكالية التالية :

✓ ما مدى مساهمة المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ؟

ولمعالجة هذه الإشكالية قسمنا موضوع دراستنا إلى ثلاثة محاور :

المحور الأول: الإطار النظري للمناطق الحرة.

المحور الثاني: مقومات إنشاء المناطق الحرة ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المحور الثالث: واقع المناطق الحرة في الجزائر، دراسة حالة "بلارة".

II. المحور الأول: الإطار النظري للمناطق الحرة

تعتبر المناطق الحرة أحد الوسائل الأساسية لاقتصاديات الدول، كونها تساهم بشكل فاعل في جذب الاستثمارات الخارجية، مما يجعلها في مصاف الدولة المتقدمة، وهذا ما يستدعي منا الوقوف على تعريفها، خصائصها، أهدافها وأنواعها.

1. تعريف المناطق الحرة:

تعرف المناطق الحرة بأنها مساحة من أراضي الدولة المضيفة تخصصها وتحددها تقيّمها خارج المنطقة الجمركية، ويتم التعامل معها من وجهة نظر التجارة الخارجية كما لو أنها أجنبية، و يسمح لها بحرية التجارة و تداول البضائع (استيراد، تصدير، تخزين ومعالجة البضائع)، و التصنيع والخدمات بدون قيود أو رسوم أو ضرائب جمركية أو ضرائب أخرى معمول بها في نطاق المنطقة الجمركية.⁽¹⁾

كما تعرف بأنها مناطق مغلقة ومعزولة وغير مأهولة بالسكان، والتي تدخل فيها الكثير من السلع غير الممنوعة، دون إجراءات جمركية رسمية للدخول.⁽²⁾

2. خصائص المناطق الحرة:

للمناطق الحرة عدة خصائص، ومن بينها نذكر⁽³⁾

- المساحة الجغرافية المحددة للمنطقة الحرة.
- المنطقة الحرة معزولة جمركيا عن بقية أقاليم الدولة.
- تعزل المنطقة الحرة عن بقية أقاليم الدولة المضيفة، وقد تعزل المنطقة الحرة بأسوار أو من خلال منافذ.
- تتحكم بعملية الدخول والخروج منها، أو تحديد حدودها إداريا.
- المنطقة الحرة تخضع للسيادة الكاملة للدولة المضيفة.
- تمنح معظم الدول بإنشاء المناطق الحرة في أقاليمها إعفاءات جمركية وضريبية وتتفاوت من إقليم دولة إلى أخرى، والهدف منها استقطاب الإستثمارات الأجنبية والمحلية.

3. أنواع المناطق الحرة:

هناك عدة أنواع للمناطق الحرة، سوف نوضحها في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): أنواع المناطق الحرة

من حيث طبيعة النشاط	من حيث الموقع والمساحة	من حيث الهدف
1- المناطق الحرة الصناعية؛ 2- المناطق الحرة التجارية؛ المناطق المشتركة (الصناعية والتجارية).	1- المناطق الحرة الخاصة: تكون مقصورة على مشاريع ذات أغراض تخزين صناعية أو أي عمليات أخرى. 2- المناطق الحرة العامة: وتضم ما يلي أ- المناطق الحرة التي تنشأ داخل الدوائر الجمركية في الموانئ البحرية، الجوية والمنافذ البرية؛ ب- المناطق الحرة ذات الموانئ الخاصة بها؛ المناطق الحرة التي تقام داخل الوطن. المناطق الحرة التي تشمل مدينة بأكملها.	1- المناطق الحرة بالموانئ البحرية؛ 2- المناطق الحرة بالموانئ الجوية؛ 3- مناطق التجارة الحرة؛ 4- مناطق الاستثمار "مناطق المؤسسات"؛ 5- المناطق المصرفية الحرة؛ 6- المناطق الصناعية العلمية؛ مناطق التصدير الصناعية الحرة؛ 8- مناطق التخزين - الإيداع الجمركي-؛ 9- مناطق التجارة العابرة؛ 10- المناطق الحرة العامة؛ - المناطق الحرة الخاصة؛ 12- المدن الحرة؛ 13- النقاط الحرة؛ 14- مناطق التجارة الخارجية؛ - المناطق الحرة للتأمينات.

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات عاشور مزريق، دور المناطق الحرة كشكل من أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية الإقليمية، الملتقى الوطني الأول آفاق التنمية الإقليمية والمكانية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أدرار، الجزائر، 2014، ص ص 4-5.

4. أهداف المناطق الحرة:

من بين أهم الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها من خلال إقامة المناطق الحرة ما يلي: (4)

- ✓ جذب الاستثمارات الأجنبية، وهذا من خلال الإعفاءات والحوافز المغرية التي تقدم في إطارها.
- ✓ توفير النقد الأجنبي من خلال ترويج الصادرات.
- ✓ خلق فرص عمل.
- ✓ تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مناطق مختلفة، وهذا من خلال توزيع المناطق الحرة على عدة مواقع.
- ✓ نقل التكنولوجيا والخبرة الفنية والإدارية.

- ✓ استخدام الموارد المحلية مما يعزز ويدعم الحركة التجارية في البلد.
- ✓ تنشيط قطاعي الخدمات والنقل.

المحور الثاني: مقومات إنشاء المناطق الحرة ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطورا كبيرا، نظرا للدور الذي يلعبه في الرفع من القدرات الإنتاجية للاقتصاد، زيادة معدلات التشغيل والنمو الاقتصادي. لذا سنتعرض في هذا المحور إلى مقومات إنشاء المناطق الحرة وتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر، موضحين كيفية تأثر هذا الأخير بالمناطق الحرة.

1. تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

نقصد بالاستثمار بشكل عام، مجموعة التضحيات التي من شأنها زيادة الدخل وتحقيق الإضافة الفعلية إلى الرأس المال الأصلي، من خلال امتلاك الأصول التي تولد العوائد نتيجة تضحية الفرد بمنفعة حالية للحصول عليها مستقبلا بشكل أكبر، من خلال الحصول على تدفقات مالية مستقبلية، أخذا بعين الاعتبار عنصرى العائد والمخاطرة. (5)

توجد ثلاثة عناصر أساسية يتشكل منها رأس مال الاستثمار الأجنبي المباشر وهي: (6)

- ✓ رأس المال الأولي: وهو مبلغ التمويل الذي يقدمه المستثمر الأجنبي لشراء حصة من مشروع في بلد آخر غير بلده الأصلي، وتشترط بعض المؤسسات الدولية منها صندوق النقد الدولي بلوغ هذه المساهمة نسبة 10% على الأقل من رأس مال المشروع المساهم فيه ليصبح هذا الاستثمار مباشرا.

- ✓ الأرباح المعاد استثمارها: وتتمثل في الحصة الخاصة بالمستثمر الأجنبي من أرباح استثماراته في البلد المضيف للاستثمار، وغير المحولة إلى بلده الأصلي بل بقيت محتجزة لدى المشروع المحلي مصدر هذا الربح بهدف إعادة استثمارها، أي تحويلها إلى استثمارات جديدة ملكا لشخص طبيعي أو معنوي أجنبي وبهذا يصبح حجم الاستثمار الأجنبي المباشر هو حاصل جمع المساهمة الأولية مع الأرباح المعاد استثمارها داخل نفس البلد.

- ✓ القروض داخل الشركة الواحدة: وتتمثل في الديون الطويلة الأجل للشركة الأم اتجاه فروعها في الخارج، أو بين فروع الشركة الواحدة المتواجدة في عدة بلدان.

2. دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر:

سوف نتناول هذه الدوافع على شكل مصفوفة متناظرة، نميز فيها بين دوافع المستثمرين ودوافع البلد المضيف، كما هو موضح في الجدول التالي.

الجدول (02) مصفوفة مناظرة بين دوافع المستثمر الأجنبي و دوافع الدول المضيفة

دوافع المستثمر الأجنبي	دوافع البلد المضيف
1- البحث عن أسواق جديدة.	1 - توظيف عوامل الإنتاج المحلية.
2- الاستفادة من الإعفاءات الضريبية والمزايا الممنوحة.	2 - المشاركة في حل مشكلة البطالة المحلية.
3- الاستفادة من الأجور المنخفضة لعمالة الدول المضيفة.	3 - الحصول على التكنولوجيا المتقدمة.
4- استغلال المواد الخام المتاحة في الدول المضيفة.	4 - إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات.
5- استغلال بعض الاستثمارات المتاحة محليا.	5 - الاحتكاك بالكفاءة الأجنبية.
6- التخلص من التكنولوجيا المتقدمة.	6 - تحسين المركز التنافسي للبلد.
7- البحث عن أرباح ضخمة.	7 - تحقيق تقدم اقتصادي.
8- اعتبارات إستراتيجية أخرى.	

المصدر : فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر 2000 ، ص 36 .

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن أهم الأهداف التي يرغب المستثمر في تحقيقها تتمثل في إيجاد أسواق جديدة في الدول المستثمر فيها من أجل تسويق فائض السلع وأيضاً الاستفادة من الإعفاءات الضريبية التي تمنحها تلك الدول للاستثمارات الأجنبية، كما يمكن له الاستفادة من ميزة انخفاض الأجور الذي يعتبر كتكلفة، و كما تمنح للمستثمر فرصة تحقيق أرباح تفوق بكثير الأرباح المحصل عليها في موطنه. أما بالنسبة لدوافع البلد المضيف، تظهر في رغبتها في الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة والخبرات الإدارية مع التركيز على حل مشكلة البطالة، وذلك من خلال تشغيل العاطلين عن العمل في المشاريع التي تنشئها تلك الاستثمارات، مع الرغبة في تحسين ميزان مدفوعاتها عن طريق زيادة الصادرات وتقليل الواردات.

3. الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد:

تتمثل هذه الآثار عموماً في ما يلي : (7)

- الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يساهم في توفير الموارد المالية اللازمة لإقامة المشروعات في الدولة النامية، والتي تعجز فيها مصادر التمويل المحلية عن تلبية الحاجة لمثل هذا التمويل، بسبب فجوة التمويل المحلية في هذه الدول. والتي تتمثل في نقص الإدخارات المحلية نتيجة انخفاض الدخل، وبذلك يحقق حد أدنى مطلوب من الاستثمار من أجل التخلص من حالة التخلف.
- إن الاستثمار الأجنبي يمكن أن يساعد على توفير النقد الأجنبي اللازم لإقامة المشاريع الإنتاجية، والتي تتمثل في توفير التمويل لاحتياجاتها من الآلات التي يتم الاعتماد في الغالب على استيرادها من الخارج، وذلك بسبب ندرة النقد الأجنبي في الدول النامية.
- المساهمة في زيادة فرص العمل عن طريق استخدام عمال محليين في مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يتوقف عن طبيعة الاستثمار حيث تقوم بعض هذه المشاريع بالاعتماد على عمل مستورد، يتم جلبه مع الشركات الأجنبية هذه، مما يؤدي إلى عدم توفير فرص العمل.

- زيادة استخدام الموارد المحلية وتشجيع نشاطات مكملة لعمل مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر، سواء التي توفر لها مستلزمات عملها وإنتاجها أو تلك التي تستخدم منتجات مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو الأمر الذي يؤدي إلى زيادة النشاطات الاقتصادية وتوسيعها نتيجة الترابط بين مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر.
- زيادة الإنتاج والدخل الاستهلاك وارتفاع مستويات المعيشة، والمساهمة في رفاهية السكان وبالذات عندما يتسع نشاط هذه المشروعات، ويرتبط بتحقيق هذه الجوانب.
- إتاحة فرصة تحقيق إيرادات مالية للدول، من خلال الضرائب والرسوم المفروضة على المشاريع الأجنبية، وهو الأمر الذي يمكن أن يساعد في معالجة العجز في الموازين العامة للدول النامية.
- المساعدة في تخفيض التضخم الذي تعاني منه الدول النامية عن طريق مساهمتها في تحقيق زيادة عرض السلع والخدمات نتيجة زيادة الإنتاج وبذلك تخفيض الأسعار.
- تحقيق العديد من الوفورات الخارجية، المتمثلة في تطوير المهارات والقدرات الإدارية والفنية والتنظيمية، وتعزيز روح المبادرة والطموح وتوفير الخبرة، ومن خلال ذلك إيجاد نسبة استثمارية يمكن أن تدفع الأفراد والجهات المختلفة نحو الانخراط فيها.

4. مقومات إنشاء المناطق الحرة:

لإنشاء منطقة حرة في بلد ما، لابد من توفر المقومات الأساسية التالية: (8)

أ- المقومات السياسية والأمنية: من أهمها

- التوافق في المصالح والسياسات بين استراتيجيات البلد المضيف وشركات دولية النشاط المدعوة للاستثمار في المنطقة الحرة المزمع إنشاؤها.
- توافر نقاط التقاء ومصالح وضمانات كافية للشركات الأجنبية متعددة الجنسية، لزيادة مقدرتها التنافسية وتعظيم أرباح استثماراتها لأطول مدة ممكنة وبأقل المخاطر.
- استعداد سياسي اقتصادي لدى القيادة السياسية للدولة للتنازل عن بعض حقوقها السيادية في المناطق التي تتعارض مع قانون وأنظمة الاستثمار في المناطق الحرة، والتي تتعلق بالضرائب والرسوم الجمركية أو بالقوانين والنظم الاقتصادية في الدولة، والتي تتعارض مع قانون وأنظمة الاستثمار في المناطق الحرة؛
- توفر المناخ السياسي والأمني للدولة المضيفة، والعلاقات الطيبة مع دول الجوار لتقليل درجة المخاطرة لرأس المال المستثمر.

ب- المقومات الاقتصادية: من أهمها

- توفر بيئة اقتصاد كلي مستقرة نسبياً ومتحررة من التدخلات الحكومية، واقتصاد يمتاز بمعدلات نمو جيدة ونظام مالي فاعل يتسم بحسن التنظيم.
- وجود إشراف وضوابط على عمل البنوك وأسواق المال والالتزام بنظم المراجعة والتدقيق وفقاً للمعايير الدولية.
- وجود مزايا نسبية أو تنافسية في مجال الخامات أو الطاقة الرخيصة أو الأسواق كأن تنتمي إلى أسواق إقليمية ذات قدرات شرائية عالية، أو في موقع استراتيجي يطل على أسواق كبرى.
- توفر الأيدي العاملة المؤهلة والمدرّبة والتخصصات المالية الكافية لإنشاء البنية الأساسية الضرورية.
- موقع الدولة في التجارة الدولية وتنوع صادراتها ووارداتها ومدى الثبات النسبي لسعر صرف عملاتها، ومدى توفر قواعد البحث ودرجة استيعاب المعلومات والتقنيات الحديثة.

ج- المقومات التشريعية: من أهمها

- توفير الأساس القانوني لإنشاء المنطقة الحرة وإدارتها وتوفير المزايا والحوافز التي تقدم للمستثمرين.
- الثبات النسبي لقوانين الدولة المضيفة ووضوحها فيما يتعلق بالمصادرة والتأمين والتقاضى والتحكيم والتعامل مع الاستثمارات الأجنبية.
- وجود نظم قضائية مستقلة وذات كفاءة تحمي سلطة القانون وحقوق الملكية والعقود، وتوافر الأطر التشريعية والتنظيمية التي تمنع الاحتكار في القطاع العام أو الخاص وتحد من الفساد الإداري وتعزز الانفتاح والمنافسة.

د- المقومات العمرانية: من أهمها

- قرب الموقع من خطوط التجارة الدولية، فأغلب المناطق الحرة تتواجد في الموانئ البحرية أو بالقرب منها أو بالقرب من المطارات أو على الحدود، بغرض خفض تكاليف النقل واختزال الوقت.
- مناطق ذات بيئات وظروف مناخية معتدلة نسبياً بما يساعد على إنجاز العمليات الإنتاجية وعرض السلع والخدمات والتصدير إلى الأسواق الاستهلاكية الرئيسية إقليمياً أو عالمياً.

5. معوقات نجاح المناطق الحرة:

ترتبط المعوقات المؤثرة على المناطق الحرة في المقام الأول ببعض العوامل داخل الدولة، ثم تأتي المعوقات الخارجية التي يكون لها بعض التأثير في هذا الجانب، ومن بين هذه المعوقات نذكر ما يلي: (9)

➤ المعوقات الاقتصادية والمالية: وتتمثل في التالي

- عدم وضوح أو استقرار سياسة واستراتيجية الدولة المضيفة في تعاملها مع المنطقة الحرة، الأمر الذي يؤدي للمستثمرين لتوخي الحذر لتجنب أي إجراءات مفاجئة تتخذها الدولة فيما يتعلق بتلك المناطق.
- عدم استقرار أداء الاقتصاد الكلي (التضخم، عجز الموازنة العامة، سعر الصرف، السياسات المالية)؛
- عدم القدرة أو الامتناع عن تقديم قروض للمشروعات العاملة بالمناطق الحرة من طرف مؤسسات الدولة المضيفة، أو ارتفاع سعر الفائدة عليها.

➤ المعوقات التشريعية والقضائية: وفيها ما يلي

- تعدد التشريعات المنظمة للاستثمار في المناطق الحرة؛
- التغيير والتعديل المستمر للقوانين المنظمة للاستثمار، سواء في المناطق الحرة أو خارجها وهذا الأمر يجعل المستثمر في قلق دائم على مستقبل استثماراته في المنطقة الحرة.

➤ المعوقات الإدارية: وتشمل التالي

- تعدد الجهات المشرفة على الاستثمارات في الدولة، وازدواجية الاختصاصات فيما بينها.
- البيروقراطية الحكومية التي يتعرض لها المستثمر عند الترخيص لمشروعه، أو في الإجراءات الأخرى، ما يضيع وقت المستثمر.

➤ المعوقات المتعلقة باليد العاملة: وهي

- التأثيرات السلبية لممارسات بعض النقابات العمالية (الإضرابات، والمطالب المبالغ فيها) التي تشغل المستثمر عن تطوير الإنتاج وعملياته.
- عدم توفر يد عاملة رخيصة وماهرة كافية بالدول المضيفة.

➤ المعوقات الخارجية: وأهم هذه المعوقات ما يلي

- التكتلات الاقتصادية وانعكاسات تعاملات بعض دولها على السلع التي يتم إنتاجها في المناطق الحرة التي تستضيفها بعض دول هذه التكتلات، فالمناطق الحرة المقامة بالدول المنتمية لتكتلات اقتصادية تعاني من عدم اعتراف الدول الأعضاء الأخرى في نفس التكتلات بمنتجات المناطق الحرة للدولة كبلد منشأ.
- دعم بعض الدول لصناعات معينة يؤثر على الصناعات المماثلة بالمناطق الحرة لغياب المنافسة العادلة.

6. دور المناطق الحرة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر:

تأتي الأهمية والدور الكبير الذي تلعبه المناطق الحرة من كونها إحدى الدوات الاقتصادية التي تساهم في تنمية الإقتصاد المحلي، وتعزيز العلاقات الدولية، فوجد أنها في تطور مستمر كما نالت إهتمام جل دول العالم وذلك لما لها من تأثير إيجابي على إقتصادياتها، فطبقا لإحدى التقارير الصادرة عن منظمة العمل الدولية، فإن السبب الرئيسي لإنتشار المناطق الحرة في جميع أنحاء العالم هو إحداث أكبر عدد ممكن من فرص العمل من خلال جلب الإستثمار الأجنبي المباشر لأجل المساهمة في عملية التنمية، كما تعمل على تحسين هيكل الإقتصاد الإقليمي بالعناية بالمناطق النائية عن طريق التنمية الإقليمية للمناطق المتخلفة، وذلك بتوطين صناعات بها مما يخلق مركزا حضاريا يخفف من مشكلة الهجرة الداخلية للمدن الكبرى.⁽¹⁰⁾

كما هناك ادوار أخرى تتمثل في :

- زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية.
- استقطاب وجذب رؤوس الأموال الأجنبية والتي تجلب معها التقنيات الحديثة في الانتاج والإدارة.
- زيادة الدخل الوطني وإعادة توزيعه وزيادة التكوين الرأسمالي الصافي وسد الفجوة بين الادخار والاستثمار.
- تساعد الاعفاءات والحوافز التي تقدمها المناطق الحرة على جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية مما يساهم في دعم ميزان المدفوعات بالعملات الحرة وبصفة عامة تهدف الدولة من إقامة المناطق الحرة إلى التنمية الاقتصادية، ويعتمد تحقيق الأهداف على قدرة المناطق على جلب المؤسسات إليها على نوعية المؤسسات المستقطبة وطبيعة الأنشطة التي تمارسها وهذا بدوره يتوقف على التسهيلات والحوافز التي تقدمها هذه المناطق.

III. المحور الثالث: واقع المناطق الحرة في الجزائر، دراسة حالة "بلارة"

لقد سعت الجزائر كغيرها من الدول النامية إلى إنشاء المناطق الحرة نظرا لإدراكها لمدى أهميتها في تعزيز قدراتها التنموية.

1. الإطار القانوني و الأسباب لإنشاء المناطق الحرة في الجزائر، ومعايير اختيار أحسن موقع لها: ⁽¹¹⁾

✓ **الإطار القانوني:** جاءت فكرة إقامة المناطق الحرة في الجزائر في قانون الاستثمار رقم 12/93 المؤرخ في 1993/10/05 الذي خصص الفصل الثاني بأكمله من الباب الثالث للمناطق الحرة، وصدر المرسوم التنفيذي رقم 320/94 بتاريخ 1994/10/17 المتعلق بالمناطق الحرة لضبط الشروط العامة لإقامة وتسيير المناطق الحرة، حيث أجاز التشريع إنشاء المناطق على التراب الوطني تتم فيها مختلف العمليات الاستيراد والتصدير والتخزين والتحويل وإعادة التصدير أي الأنشطة التجارية والخدماتية والصناعية وفق إجراءات مبسطة والعملات الأجنبية القابلة للتحويل مسعرة من بنك الجزائر بشرط أن تكون أنشطة الشركات موجهة للتصدير، مع السماح بتسويق جزء من السلع والخدمات داخل الوطن وفق القوانين إلى تحكم وتنظم التجارة الخارجية.

✓ **أسباب إقامة المناطق الحرة في الجزائر :** هناك عدة دوافع يمكن أن نجملها في النقاط التالية: ⁽¹²⁾

- دافع التضخم والبطالة.
- دافع ترقية الصادرات وتوفير العملة الأجنبية.

- دافع نقل التكنولوجيا وجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

✓ معايير اختيار أحسن موقع لاحتضان منطقة حرة:

لقد تم إنشاء هذه المنطقة بعد الدراسة التي أعدتها الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية بطلب من وكالة ترقية الاستثمارات، حيث أخذت هذه الدراسة عدة معايير لاختيار أحسن موقع لاحتضان المنطقة الحرة الأولى من بين 16 ولاية ليقع الاختيار على ولاية جيجل، وقد تمثلت هذه المعايير فيما يلي: (13)

- **المعيار أ :** الهياكل القاعدية للنقل والمرافق المتعلقة بها (المطار، الميناء، الطرق البرية، السكك الحديدية).
- **المعيار ب :** نوعية وإمكانيات الخدمات العامة (الغاز، الوقود، الكهرباء، الماء والمواصلات).
- **المعيار ج :** توفير اليد العاملة المؤهلة و المهارات المحلية.
- **المعيار د :** الخدمات المتعلقة بالقطاع الثالث (المؤسسات البنكية والتأمين، قطاع الصحة والسياحة، المؤسسات الإدارية).

2. الهيئات التي تشرف على المناطق الحرة: (14)

✓ **وكالة ترقية الاستثمارات ومتابعتها ودعمها:** حيث نجد الشباك الواحد المتكون من مختلف مكاتب ممثلي الهيئات والمؤسسات المعنية بالاستثمار وكالة Apsi، الضرائب، بنك الجزائر، المركز الوطني للسجل التجاري، الجمارك، إدارة الأملاك العمومية والبلدية، وعن طريقها تمنح المزايا للمستثمرين.

✓ **اللجنة الوطنية للمناطق الحرة :** ترجع خلفية المنطقة للدولة وتضم اللجنة ممثلي 10 وزارات محددة في المادة 24 من نص المرسوم 94-320 ومجموع عدد أعضائها 21 عضوا.

3. الحوافز الممنوحة بالمنطقة الحرة " بلارة " بالجزائر: هناك عدة حوافز، من بينها نذكر: (15)

✓ **حوافز جمركية وجبائية:** حيث تعفى الاستثمارات في هذه المنطقة من جميع : الضرائب، الرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي والشبه جبائي، الرسوم الجمركية الخاصة بالتصدير.

✓ **حوافز مالية وتجارية:** تتمثل في السماح للمستثمرين بالمنطقة ببيع 20% من منتجاتهم في السوق المحلية، ويمكن أن تبلغ هذه النسبة 50% بالنسبة للمنتجات التي تكون قيمتها المضافة من عناصر إنتاجية محلية خارج الموارد الطاقوية تعادل أو تفوق 50%، كما تخضع المبيعات في التراب الجمركي لنفس تنظيم التجارة الخارجية والصرف المعمول به وتدفع الحقوق والرسوم المستحقة عند الاستيراد، إضافة إلى أن المعاملات التجارية تتم بعملات قابلة للتحويل الحر ومسعرة من بنك الجزائر.

✓ **الحوافز الاجتماعية في مجال العمل :** حيث يمكن للمستثمرين أن يوظفوا بدون شكليات مسبقة عمالا تقنيين ومؤطرين من جنسية جزائرية بدون تحديد عددهم لكل مؤسسة، ويكون توظيف العمال الأجانب بمجرد تصريح لدى المصالح المختصة بالتشغيل إقليميا، كما يجوز للعمال ذوي الجنسية الأجنبية والذين يتمتعون بصفة " غير مقيم " قبل توظيفهم أن يختاروا نظاما للضمان الاجتماعي غير النظام الجزائري.

4. إلغاء المنطقة الحرة "بلارة" في الجزائر:

بعد دراسة كافة الأماكن الممكن أن تحتضن هذه المنطقة الحرة وقع الاختيار على مكان يدعى " بلارة " بولاية جيجل، بمساحة تقدر ب 23,5 كيلو متر مربع، يبعد 40 كلم عن ميناء جنجن و 40 كلم عن مطار الطاهير، و لكن للأسف لم تشيد هذه المنطقة حركية ولم تحقق المأمول منها وبعد قرابة الثماني سنوات وبالضبط خلال الجلسة العلنية لمجلس الأمة المنعقدة يوم الثلاثاء 13 جوان 2006 عرض وزير التجارة أمام نواب المجلس القانون المتضمن الغاء الأمر 02 - 03 المتعلق بالمناطق الحرة و هذا نظرا لعدم تسجيل أي طلب استثمار بهذه المنطقة منذ إنشائها، على الرغم من الموقع الاستراتيجي الهام لهذه المنطقة والتهيئة التي أدخلت عليها والترويج

الذي قامت به السلطات المحمية والوطنية، كما تم الأخذ بعين الاعتبار أيضا المعطيات الدولية المتمثلة في متطلبات انفتاح الاقتصاد الجزائري، فقد طلبت OMC من الجزائر إلغاء المادة 17 من الأمر 03-02 التي تنص على أن 50 % فقط من نسبة السلع والخدمات مسموح بتصريفها وبيعها وتسويقها داخل الاقليم الجمركي الوطني.

إذن من خلال التقرير السابق لوزير التجارة أمام نواب المجلس يتضح لنا بأن السبب الرئيسي لإلغاء المناطق الحرة في الجزائر يعود إلى إمضاء الجزائر لاتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي، وهذا باعتبار أنه كان من الممكن إلغاء المادة 17 و ارضاء OMC بدون الاضطرار إلى إلغاء القانون بأكمله، ومنطقة بلارة تم تحويلها إلى منطقة صناعية حتى قبل عرض قانون إلغاء المناطق الحرة على المجلس نظرا لعدم اجتذابها للاستثمارات. (16)

5. العوامل المفسرة في عدم انطلاق أداء المنطقة الحرة "بلارة" في جذب الاستثمار: وهناك عدة عوامل نذكر منها: (17)

- غياب تحليل الدوافع والمهددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي بالدرجة المطلوبة، فيجب التعرف على الاستراتيجية الفعالة التي تجعل المناطق الحرة جاذبة.
- عدم إيجاد آلية للتخالف الاستراتيجي مع الشركات المتعددة الجنسيات العملاقة ذات الاستثمارات الضخمة، وكذلك عدم تهيئة المنطقة لاستقبال الكيانات الاقتصادية الكبيرة.
- عدم الترويج الكافي للاستثمار بالمنطقة الحرة وطنيا ودوليا، وكذا عدم الاستفادة بالدرجة المقنعة من تجارب المناطق الحرة الرائدة في العالم مثل المنطقة الحرة بجبل علي " دبي ".

IV. الخاتمة:

يمكن للمناطق الحرة أن تكون الأداة الفعالة لتدريك التنمية الاقتصادية ، والمساهمة في سلاسل القيم العالمية والانتقال للاقتصاد السوق بسلاسة ، بمد جسور رأس مال للاستفادة من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، التي توزع مراحل إنتاجها حول هذه المناطق الحرة لاكتساب الميزة النسبية من خلالها وجمع مختلف هذه المزايا يؤهلها لاكتساب الميزة التنافسية العالمية، وهذا ما يجعلها أقطاب استثمارية بامتياز.

أما تجربة الجزائر في هذا المجال فقد باءت بالفشل نظرا لعدم اجتذابها لمستثمرين، إلا أن الجزائر مطالبة بإعادة إطلاق هذه التجربة مرة أخرى على أسس أمتن من المرة السابقة، لأن هذه المناطق يمكن أن تخدم فعلا الاقتصاد الجزائري من عدة نواحي.

التوصيات والإقتراحات: سوف نقوم بسرد مجموعة من التوصيات من أجل النهوض بالمناطق الحرة في الجزائر:

- توفير وإيجاد جهاز إداري مرن قادر على تسيير المناطق الحرة.
- على الجزائر الاستفادة من التجارب الناجحة في مجال المناطق الحرة.
- التركيز على توفير البنية التحتية اللازمة لإنجاح المناطق الحرة.
- التركيز على الترويج والتسويق للمنطقة الحرة بهدف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- الحرص على أن تكون إجراءات الأمن، والسلامة بالمنطقة الحرة متكاملة.
- تعزيز وتطوير العلاقات الخارجية مع المناطق الحرة الأخرى في العالم، والمؤسسات الدولية ذات العلاقة بما يخدم أغراض وأهداف المناطق الحرة الجزائرية وتنميتها.

1. مجاني غنية، لوكال أمال شهرزاد، المناطق الحرة في الجزائر على ضوء تجربة مصر والأردن، مجلة العلوم التجارية، العدد الخاص الأول، الجزائر، 2017، ص 6.
2. عاشور مزريق، دور المناطق الحرة كشكل من أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الإقتصادية الإقليمية، الملئقى الوطنى الأول آفاق التنمية الإقليمية والمكانية في الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أدرار، الجزائر، 2014، ص 6.
3. عبد القادر أحمد حفيظ برهام باعمر، إبراهيم فتوح، دور المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية في سلطنة عمان (دراسة ميدانية على المنطقة الحرة بصلالة)، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 3، العدد3، أكتوبر 2019، ص 343.
4. مجاني غنية، لوكال أمال شهرزاد، مرجع سبق ذكره، ص 6.
5. صيام احمد زكرياء، مبادئ الاستثمار، دار المناهج، عمان 1997، ص 19.
6. UNCTAD, World investment report, New York and Geneva, 1998, p351
7. أبو قحف عبد السلام، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1989ص369.
8. عابد محمود جاد، وآخرون، دراسة تحليلية للمناطق الحرة ودورها في تحقيق التنمية العمرانية، مجلة جمعية المهندسين المصرية، المركز القومي لبحوث الإسكان والبناء، ص ص 6-7.
9. عبد القادر أحمد حفيظ برهام باعمر، إبراهيم فتوح، مرجع سبق ذكره، ص ص 345-346.
10. عاشور مزريق، مرجع سبق ذكره، ص 07.
11. منور اوسريير، دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارة)، مجلة الباحث، العدد2، 2003، ص 43.
12. منور اوسريير، مرجع سبق ذكره ، ص 44.
13. مقاتل إيمان، مامين فوزي، دور المناطق الحرة في جذب الإستثمار، مجلة الإقتصاد والقانون ، العدد2، ديسمبر 2018، ص ص 127-128.
14. منور اوسريير، مرجع سبق ذكره ، ص44.
15. عاشور مزريق، مرجع سبق ذكره، ص 14.
16. مجاني غنية، لوكال أمال شهرزاد، مرجع سبق ذكره، ص 9.
17. منور اوسريير، مرجع سبق ذكره، ص45.

المراجع:

1. أبو قحف عبد السلام، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1989 .
2. صيام احمد زكرياء، مبادئ الاستثمار، دار المناهج، عمان 1997.
3. عابد محمود جاد، مصطفى محمد الشناوي، حسام الدين إبراهيم، دراسة تحليلية للمناطق الحرة ودورها في تحقيق التنمية العمرانية، مجلة جمعية المهندسين المصرية، المركز القومي لبحوث الإسكان والبناء .

4. عاشور مزريق، دور المناطق الحرة كشكل من أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الإقتصادية الإقليمية، الملتقى الوطني الأول آفاق التنمية الإقليمية والمكانية في الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أدرار، الجزائر، 2014.
 5. عبد القادر أحمد حفيظ برهام باعمر، إبراهيم فتوح، دور المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية في سلطنة عمان (دراسة ميدانية على المنطقة الحرة بصلالة)، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 3، العدد3، أكتوبر 2019.
 6. فريد النجار، الإستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر 2000 .
 7. مجاني غنية، لوكال آمال شهرزاد، المناطق الحرة في الجزائر على ضوء تجربة مصر والأردن، مجلة العلوم التجارية، العدد الخاص الأول، الجزائر، 2017.
 8. مقاتل إيمان، مامين فوزي، دور المناطق الحرة في جذب الإستثمار، مجلة الإقتصاد والقانون ، العدد2، ديسمبر 2018.
 9. منور اوسيرير، دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارة)، مجلة الباحث، العدد2، 2003.
- UNCTAD (1998), World investment report, New York and Geneva